رهانات الإصلاح الجبائي بمغرب ما قبل الحماية
ضريبة الترتيب أو التجربة المجهضة

عبد المجيد أيت القائد
باحث في التاريخ المعاصر
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش أسفي المغرب

ملخص:

تسلط أطروحة الطيب بياض الضوء على الملابسات التي أحاطت بتاريخ النظام الجبائي بالمغرب قبل البنيات الحديثة، وتكشف عن دور البنيات الداخلية المتحجرة حينما التقت بمناورات القوى الإمبريالية، في تفسير الوضع الصعب الذي عاشه المغرب خلال مرحلة مفصلية من تاريخه المعاصر، وتشكل هذه الأطروحة إضافة إلى كونها لبنة أساسية ضمن جهود كتابة التاريخ الاقتصادي للمغرب المعاصر، مساهمة جادة في تجديد المعرفة التاريخية من خلال الدخول في حوار مع إنتاجات العلوم الاجتماعية والانفتاح المثمر عليها وكتابة التاريخ بنفس إشكالي يتجاوز المقاربة السردية ويعيد الاعتبار لسؤال البنيات. من هذا المنطلق تسعى هذه المقالة إلى التفاعل مع أطروحة المؤلف من زاوية إشكالية الإصلاح الجبائي الذي تجسد في ضريبة الترتيب وتتساءل عن رهانات هذا الإصلاح وكيف جرى إجهاضه نتيجة عوامل معقدة يتداخل فيها دور البنيات الداخلية بمناورات القوى الاستعماري.

كلمات مفتاحية: ضريبة الترتيب – الإصلاح الجبائي – التحديث – تاريخ المغرب المعاصر- التاريخ الاقتصادي.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

أيت القائد، عبد المجيد. (2024، دجنبر). رهانات الإصلاح الجبائي بمغرب ما قبل الحماية: ضريبة الترتيب أو التجربة المجهضة. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 9 (الجزء 2)، السنة الأولى، ص 56-72.

Abstract:

The thesis of Taieb Biad sheds light on the circumstances surrounding Morocco's fiscal system before the advent of modern structures. It reveals the role of stagnant internal structures, when intersecting with the maneuvers of imperialist powers, in explaining the difficult situation Morocco faced during a critical juncture in its contemporary history. This thesis, in addition to being a foundational contribution to the efforts of writing the economic history of contemporary Morocco, constitutes a serious effort to renew historical knowledge. It achieves this by engaging in dialogue with the productions of social sciences, adopting a fruitful openness to them, and writing history with a problematic approach that transcends the traditional narrative perspective, giving greater significance to structural questions. From this standpoint, this article seeks to engage with the author's thesis from the perspective of the fiscal reform embodied in the Taxe « tertib ». It questions the stakes of this reform and how it was thwarted due to complex factors where the role of internal structures intertwined with the maneuvers of colonial powers.

Keywords : Contemporary History of Morocco- Modernization - Economic History- Tax Reform.

مقدمة

يتعلق الأمر في هذه المقالة بقراءة تفاعلية مع واحدة من أهم الأطروحات المنجزة حول التاريخ الاقتصادي للمغرب المعاصر، تغطي موادها الفترة الممتدة بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ونشرت سنة 2011 في كتاب تحت عنوان: "**المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915**[1]، من تأليف الباحث المغربي الطيب بياض المتخصص في التاريخ الاقتصادي والتاريخ الراهن.

نقترح التفاعل مع أطروحة المؤلف من زاوية إشكالية الإصلاح والتحديث بمغرب ما قبل الحماية، وكيف شكلت تجربة الترتيب محكا حقيقيا للبنية الإدارية والاجتماعية لمغرب ما قبل الاستعمار أمام مسألة التحديث والإصلاح، وقبل الخوض في مناقشة عناصر هذا الموضوع حري بنا بادئ ذي بدء إبداء بعض الملاحظات الأولية حول مضمون الكتاب:

الملاحظة الأولى: أن المؤلَّف أغنى المكتبة التاريخية المغربية، وجدد معارف المهتمين بالتاريخ الاقتصادي للمغرب المعاصر، لاسيما أن موضوعه يقع في ملتقى التمفصل بين السلطة المركزية والمجتمع، بين الاختيارات السياسية والاقتصادية وتداعياتها ومضاعفاتها الاجتماعية.

الملاحظة الثانية: أن المؤلِّف اقتحم مجالا جديدا نسبيا على الإسطوغرافية المغربية، وهو مجال التاريخ الاقتصادي، الذي ارتبط ظهوره وتطوره بالأنساق الإسطوغرافية الغربية، ولاسيما مدرسة الحوليات الفرنسية وتيار التاريخ الاقتصادي الجديد بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما لا يزال هذا المبحث في مرحلته الجنينية نسبيا بالمغرب رغم التراكم المعرفي الكبير الذي راكمه الباحثون المغاربة في هذا الصدد. كما أن موضوع الكتاب يقع في نقطة تماس مع التاريخ الاجتماعي، ذلك الحقل الواعد الذي تُعقد عليه رهانات كبيرة لتجديد البحث التاريخي المغربي.

الملاحظة الثالثة: معالجة مرحلة معقدة تصاعد خلالها المد الأوروبي وتميزت بضعف الفاعل المغربي وتخللتها أزمات عديدة، والنظر إليها بنظرة تتجاوز المقولات النمطية التي حيكت من قبل عدد من المؤرخين حول القرن التاسع عشر، ذلك أن الكتاب تضمن جهدا منهجيا ونفسا

[1] - الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880-1915، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011.

تجديديا واضحا، تجاوز فيه الكاتب الشعاب المطروقة، واقتحم الثنايا المجهولة في القرن التاسع عشر.

الملاحظة الرابعة: التأكيد على دور البنيات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية لمغرب ما قبل الحماية في الحيلولة دون التأسيس لتوجه تحديثي أصيل، يساعد على مواكبة مقتضيات الحداثة والتطور التي بدأت تنضج في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

أولا: هندسة الكتاب والسياق المعرفي لأطروحته

صدر كتاب الطيب بياض، الذي كان في الأصل أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الاقتصادي المعاصر، في طبعته الأولى عن منشورات إفريقيا الشرق سنة 2011، في حجم متوسط من 338 صفحة. واختار المؤلف تقسيم مضامينه إلى أربعة أبواب موزعة على فصول ومباحث، معتمدا هندسة منهجية تعطي الأولوية لعناصر التفسير المرتبطة بالبنية، لما لها من أهمية قصوى _ في نظر المؤلف_ في فهم تعقيدات تجربة الترتيب.

تناول في الباب الأول بفصوله الثلاثة، موضوع البادية المغربية والبنية الاقتصادية لمغرب ما قبل الاستعمار، وأفرد الباب الثاني بفصوله الثلاثة، لإلقاء الضوء على جهاز المخزن والرهانات التي واجهته في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وانكب في الباب الثالث، الموزع على ثلاثة فصول، على تحليل تجربة الحسن الأول التي رامت ترميم العلاقة بين السلطة المخزنية والقبائل عبر مشروع الترتيب، وختم بباب رابع مكون من أربعة فصول، استعراض فيها التجربة العزيزية مع ضريبة الترتيب ورهانها الإصلاحي. فما هي، إذن، الإشكالية المهيكلة لهذا العمل؟ وما الأطروحة التي يقترحها المؤلف لفهم تعقيداتها؟ وضمن أي سياق معرفي يندرج مضمون هذا العمل؟

دأبت الأبحاث الأجنبية التي اهتمت بتاريخ المغرب على تناول تاريخ قبائله وقبائل الشمال الإفريقي عموما في إطار المنهج القائم على الثنائيات، فاختزلت النسيج الاجتماعي للمنطقة في ثنائيات نمطية مثل: العرف في مقابل الشرع والمخزن في مقابل السيبة، وفي هذا الإطار تم تصنيف القبائل إلى صنف خاضع للسلطة المركزية على الدوام، وأخرى من شيمها التمرد والتسيب، مما جعل منها مصدر قلق دائم بالنسبة للسلطة السياسية القائمة. وتندرج الدراسات التي انخرطت

ضمن هذا المسار في إطار ما عُرف في الأدبيات التاريخية والسوسيولوجية بنظرية "بلاد المخزن وبلاد السيبة"[1].

وهناك دراسات أخرى تجاوزت التقسيم السابق وأضافت صنفا آخر من القبائل، لا هي بالمتمردة المحضة ولا هي بالخاضعة الصرفة، فرسمت خطاطة منهجية لقبائل المغرب في علاقتها بالسلطة قوامها ثلاث دوائر؛ الأولى هي الدائرة المحيطة بالمركز والقريبة منه، تمثلها المجموعات المتحالفة مع السلطة مقابل الحصول على امتيازات، وسمها أصحاب تلك الأبحاث بـ"دائرة الكلاب"، كناية عن الدور الأمني والعسكري الذي كانت تقوم به لفائدة المخزن أثناء "الحرْكَاتْ". ثم الدائرة الثانية التي تضم المجموعات المطيعة والمستقرة والدافعة للضرائب من دون مشاكل وسمها الباحثون بمجموعات "القطيع"، وأخيرا مجموعات التخوم التي تحتل الأطراف، وهي المجموعات التي تميل أكثر إلى التمرد ورفض أداء الضرائب وتسمى في خطاب الباحثين الذين نحتوا هذه النظرية بمجموعات "الذئاب" أو القبائل السائبة التي لم تكن تعترف بسلطة أحد[2].

ورغم المبالغات التي طبعت نتائج هذا النمط من الأبحاث والدراسات، كونها نزاعة نحو التعميم الخالي من الحمولة التاريخية، والقائم على شوارد من الأحداث، وانطلاقها من انتظارات وأهداف سياسية وإيديولوجية، فإن من فوائدها المنهجية التي لا يمكن إنكارها مع ما يتطلبه التعامل معها من حذر منهجي، أن نبهت إلى جزئية في علاقة مع القبائل وروابطها بالسلطة غالبا ما يتم إغفالها من قبل الباحثين، فالقبائل المغربية خلال مرحلة ما قبل الحماية تموقعت في مستوى جعلها في عرضة دائمة لضغوط الجباية، وحتم عليها في المقابل تحمل إكراهات واقع اقتصادي قوامه الندرة والكفاف.

ثانيا: قراءة في أطروحة الكتاب

1-البادية المغربية قبل الاستعمار بين ضغط الجباية وإكراهات اقتصاد الندرة

تأسيسا على ما سبق، ننطلق في تفاعلنا مع مضمون البابين الأول والثاني من الكتاب من فرضية تموقع البادية المغربية بين مجالين ضاغطين، تمثل الأول في السياسة الجبائية، التي أثقلت

[1] - حول النقاش المنهجي-النظري المتعلق بالتشكيلة الاجتماعية المغربية واستعمال النظريات الأنثروبولوجية مثل الإنقسامية لدراسة وفهم جوانب من تلك التشكيلة ومظاهرها الكبرى مثل القبيلة، راجع: ليليا بنسالم وآخرون، **الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي**، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1988.

[2] - للمزيد حول هذا الموضوع راجع: محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص ص. 114-115.

كاهل البادية المفتقرة أصلا لشروط الإنتاج الملائمة، وتجلى الثاني في طبيعة النمط الاقتصادي القائم على القلة والكفاف، فكيف وقع تأكيد هذه الفرضية عبر فصول الكتاب؟

أثمر جهد المؤلف في الجزء الأول من الكتاب عن بناء أطروحة متينة، ركز في جزئها الأول على إبراز الواقع الصعب الذي عاشته البادية المغربية، والذي قوامه بنية اقتصادية محكومة بواقع الندرة والكفاف، وبنية اجتماعية معيقة للتحديث والتحول، فيما اهتم في جزئها الثاني بدراسة البنية الإدارية المدبرة لشؤون البلاد في الفترة الزمنية موضوع الدراسة، وهكذا يمكن توزيع مضامين هذا الجزء على محورين أساسين انصب كل واحد منهما على تحليل وتفكيك قضية مركزية تمثل عنصرا من عناصر إشكالية الكتاب؛ يتعلق الأول بالبادية المغربية وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما قبل الاستعمار، ويتصل الثاني بالهيكل الإداري الحاكم بمغرب ما قبل الاستعمار. تناول المؤلف القضية الأولى من زاوية ثلاثة مداخل:

- المدخل الأول: غياب طبقة مزارعين وسيادة الاقتصاد المعاشي؛
- المدخل الثاني: غياب بورجوازية وطنية تحديثية؛
- المدخل الثالث: سيادة تنظيم قبلي محافظ ومعيق للتحديث والتنمية.

تجدر الإشارة إلى أن المؤلف خالف في هذا الباب ما هو مألوف في الدراسات التي سبقته إلى التخصص في دراسة الشؤون المالية والجبائية، واختار الانطلاق مما وسَمَهُ بـ"السفح الظليل الذي ظل مهملا"، لأهميته في فهم العلاقة الصدامية بين الجباة ودافعي الضرائب، ولم يكن ذلك السفح الظليل سوى الواقع الاقتصادي للقوى المنتجة، التي شكلت مادة للجبي بالبوادي المغربية قبل الاستعمار، ووفقا للهندسة المنهجية المومأ إليها في الفقرة أعلاه، بدأ المؤلف بدقته المنهجية المعهودة وحسه التنظيري في الكتابة، بتمحيص فرضيته الأولى التي اختار لها عنوانا معبرا:

"**اقتصاد معاشي بدون طبقة مزارعين**": استند في تمحيصها على أربع قرائن وجيهة، ترتبط الأولى بوضعية سكان العالم القروي، تلك الطاقة المنتجة للتموين الغذائي، الداعمة لخزينة وجيش المخزن، والتي أنهكتها أعمال السخرة و"حْرْكات" المخزن، وتعرضت للتفقير بسبب تعدد المطالب الجبائية[1]، مع العلم أنها كانت تشكل السواد الأعظم من سكان المغرب إلى حدود سنة 1900 (حوالي 90% من مجموع السكان حسب دراسة دانييل نوان Daniel Noin)، وإن كان المؤلف قد اتخذ مسافة منهجية من الأرقام المتعلقة بتعداد السكان، على اعتبار أن النظام

[1] - الطيب بياض، المرجع نفسه، ص. 22.

الديمغرافي المغربي في ذلك الإبان، تحكمت فيه محددات تقليدية يصعب معها الحسم بشأن القضية الديمغرافية[1]

ورغم قدرة سكان العالم القروي على التكيف مع المجال، فالتجمعات السكانية التي انتظموا فيها "كانت تفتقر في مجملها إلى وجود حواضر كبرى تتجاذب معها مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما جعل سكانها إما معوزين على شكل قرى أو أشباه مدن أو دواوير تحتوي على خيام ونوالات"[2].

يحيل هذا المشهد على شتات وعدم استقرار ديمغرافي كانت له حسب تحليل المؤلف عواقب وتداعيات اجتماعية، منها عدم انتظام المزارعين في ""طبقة" شبيهة بنظيرتها في أوروبا، مما "فوت على سكان البادية والمدينة خلق جسر قار لتبادل المنافع وتحقيق التراكم المؤدي إلى قيام بورجوازية تُؤَمِّن الرواج التجاري والخدماتي والحرفي بالمدن، وتُدْخِلُ وسائل العصرنة والتحديث للبادية"[3].

أما القرينة الثانية التي ساقها المؤلف لدعم فرضيته الأولى، فتتصل بواقع البادية المغربية التي قدمها الرحالة الأوروبيون في صورة قاتمة، تتلخص في هشاشة علاقة الفلاح المغربي بأرضه، إلا أن المؤلف وبالاعتماد على أطروحة عبد الله العروي، يشدد على محدودية ونسبية تقييم الرحالة الأجانب لواقع البادية المغربية، نظرا لنسبية رحلاتهم في المجال واقتصارها على مواسم الحصاد، مؤكدا على أن البوادي المغربية كانت تعرف تنوعا نسبيا في الإنتاج الزراعي، مع نزوعها إلى نوع من التخصص لدى سكان كل منطقة على حدة في أنشطة فلاحية منسجمة مع طبيعة الإنتاج المحلي، مفسرا تلك الصورة القاتمة لدى الأوروبيين بكونها محكومة بخلفية تتعلق بمعارفهم حول البادية الأوروبية، التي اعتادوا ألا يروا فيها سوى الخضرة والإنتاج الوفير[4].

ودعما لهذا الطرح المنهجي أسهب المؤلف في مناقشة بعض النصوص الرحلية المغربية إلى أوروبا، التي عبر أصحابها عن افتتان كبير بواقع البادية الأوروبية المتقدمة مقارنة بنظيرتها المغربية، وانطلاقا من هذا التحليل يقترح الكتاب صورة تقريبية لواقع البادية المغربية، استنادا إلى أسلوب تحليل الخطاب، تتلخص في افتقار الفلاح المغربي لهمة تنويع المحاصيل الزراعية، مما فوت عليه فرصة تحقيق الوفر ووضع نفسه بالتالي عرضة للإفلاس وتحت رحمة واقع الكفاف.

---

[1] - الطيب بياض، المرجع نفسه، ص ص. 22-23.

[2] - نفسه، ص. 23.

[3] - نفسه، ص. 24.

[4] - نفسه، ص ص. 24-25.

لكن هذا المصير، لم يكن مرتبطا فقط بمجرد تكاسل الفلاح المغربي، بل بشروط الإنتاج التي يتداخل فيها ما هو بشري بما هو طبيعي، لأن الفلاحة المغربية كانت أحادية المنتوج ومتأثرة بالوضع الإيكولوجي، مما جعل منها فلاحة معاشية مفتقرة إلى ملاكين كبار متخصصين يعملون على تطوير أساليب الإنتاج، بتنسيق مع تجار يضطلعون بمهمة تسويق ذلك الإنتاج[1].

ومن هنا ينتقل المؤلف لبسط دليله الثالث على وجاهة فرضية "الاقتصاد المعاشي المفتقر لطبقة المزارعين"، والمرتبط بأزمة المعاش التي كان يتخبط فيها المغرب، والتي لم تكن بالشيء الطارئ على القرن التاسع عشر، بل ارتبطت بسياق تاريخي طويل تُشكل هذه المرحلة امتدادا له، وهو ما نعته بـ"التعاقب الآلي للمجاعات"، المتزامن مع غياب الإرادة في التدبير الاقتصادي، والنزوع نحو المحافظة على الوضع القائم، بل واستغلال السلطة السياسية للأزمة كسلاح لتهدئة القبائل وضبطها، وهو ما خلف "مأساة" معاشية كانت تأتي على الأخضر واليابس، لم يكن يخفف نسبيا من حجمها سوى بداية تغير نمط الإنتاج إثر تجاوز أسلوب المنتوج الوحيد وظهور منتجات جديدة في أواخر القرن التاسع عشر. أما تربية الماشية فظلت هي الأخرى تحت رحمة الظروف الطبيعية مفتقرة إلى أي تنظيم، مما أعاق ظهور فئة اجتماعية ميسورة.

هذا الوضع المحكوم بقانون الندرة والكفاف، بسبب غياب حوافز الإنتاج وتخلي السلطة السياسية عن مهمة النهوض بالعالم القروي إلى جانب عوامل أخرى، تضافرت لتجهض ما سمَّاه المؤلف "الجنين البدوي" المتمثل في "طبقة المزارعين" [2].

أما الدليل الرابع فيلخصه المؤلف في العوائق التي جعلت من تحول البادية المغربية مطلبا عزيزا وحلما بعيد المنال، تلك العوائق التي ارتبطت في جزء كبير منها بالتراتبيات الاجتماعية في البادية المغربية، وبالتحول الكبير في مورفولوجية العائلة الزراعية، التي كان من مؤشراتها القوية تواري العائلة الممتدة وبروز شكل العائلة النووية، مما ألحق ضررا كبيرا بالاستغلاليات الزراعية، التي تعرضت للتفكيك والتشتيت، زيادة على مساعي الأوساط النافذة لضمان عيشها الرغيد، مما حدا بها للامعان في الابتزاز الجبائي "الذي قتل في الفلاح المغربي روح الاستثمار"، وبضياع صلة الوصل بين الإنتاج الزراعي والرواج التجاري تعطلت مسيرة النماء، وساهمت البنيات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية العتيقة في تعميق هشاشة كل منهما[3].

---

[1] - الطيب بياض، المرجع نفسه، ص ص. 29-30.

[2] - نفسه، ص. 34.

[3] - الطيب بياض، المرجع نفسه، ص ص. 36-38.

ويؤسس المؤلف فحوى الفرضية الثانية على ما سمّاه وجود **عوائق ومثبطات حالت دون ظهور بورجوازية وطنية تحديثية**، وأولى تلك المثبطات هي الأزمة النقدية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما خلفته من آثار سلبية، ساهمت في شل القدرة الإنتاجية للقوى المنتجة، وأفضت إلى إعاقة الحركية الاقتصادية في البلاد. في وقت أمعن فيه التجار الأوروبيون في استنزاف الخيرات التي كانت تجود بها البادية المغربية، زيادة على ضعف ثقافة النقود وغياب الوعي بخطورة الأزمة النقدية لدى المخزن، علاوة على الاستخفاف بالأزمة من طرف ذوي الجاه والنفوذ، الذين سارعوا إلى كنز ثرواتهم، في سلوك أناني لا يخدم المصلحة الاقتصادية للبلاد، وإن كان سلوكهم هذا مبررا بتخوفهم التقليدي من إجراءات المصادرة التي كانت تقوم بها السلطة المخزنية. وهكذا ساهمت عقلية كنز النقود بدل استثمارها وترويجها في تعميق الأزمة[1].

ويرتبط العائق الثاني بالقيود التي كبلت فئة التجار وجعلت مبادراتهم تتسم بالفردانية، دون أن ترقى إلى مستوى طبقة واعية بمهمتها التاريخية المتمثلة في إخراج البلاد من حالة الكساد الاقتصادي. فالشروط التاريخية لمغرب ما قبل الاستعمار لم تكن لتسمح بظهور "بورجوازية" ذات وعي طبقي وطموح سياسي، كما كان الشأن في الضفة الشمالية للبحر المتوسط. ومن تلك الشروط مسألة الاحتكارات، ودخول السلطة المخزنية في مشاريع تجارية إلى جانب فئة من التجار تعاونوا مع الأجانب دون أي شعور وطني، وقطعت الطريق على جماعة أخرى من التجار لم يستطيعوا أن يحققوا تراكما ماديا، بفعل السياسة الجبائية المجحفة، والإقصاء الذي تعرضوا له من طرف المخزن، مما فوت عليهم فرصة الاحتكاك بالفئة التاجرة الأوروبية والاستفادة من تجربتها، زيادة على أن العقلية الفقهية المتحجرة لعدد من العلماء ساهمت في إبطاء خطوات التجار المغاربة، إذ لم يتورع بعض الفقهاء عن إصدار فتاوى تحدد الخطوط الحمراء التي لا ينبغي أن يتجاوزها النشاط التجاري[2].

أما الفرضية الثالثة التي بنى عليها المؤلف القسم الأول من أطروحته، فيربطها **بطبيعة التنظيم القبلي، الذي اعتبره عائقا من عوائق التنمية والتحديث**، ذلك التنظيم الذي جسد طموحا إلى الحفاظ على التوازنات القائمة على مستوى شكل الإنتاج الاقتصادي، والذي ميزه منذ منتصف القرن التاسع عشر تراجع العائلة الممتدة وظهور شكل العائلة النووية، وما كان لذلك

[1] - نفسه، ص ص. 39-41.

[2] - نفسه، ص ص. 41-46.

من آثار اقتصادية سلبية، تتلخص في بروز مجتمع زراعي يفتقد وسائل التطور إلى مرحلة جديدة من أنماط الإنتاج.

ولكي يكتمل الأساس الذي أراده المؤلف منطلقا لفهم تعقيدات تجربة ضريبة الترتيب ووقعها على المجتمع المغربي، ومدى إمكانية تطبيقها كإصلاح جبائي حديث، اختار في المقام الثاني التعريف بالهيكل الإداري الحاكم في مغرب ما قبل الاستعمار، وفي هذا الصدد نلتقي مع المؤلف بتحليل كثيف لبنيات منظومة المخزن، فجاء تناوله لهذا الجهاز من خلال ثلاث عتبات:

- شكل واختصاص ووظيفة المخزن؛
- تجارب الحكم المركزي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين؛
- قنوات وأدوات الاتصال بين المخزن المركزي والمخزن المحلي.

انبرى المؤلف في البداية لدحض الأطروحة الكولونيالية حول جهاز المخزن، لا سيما التعريف التي نحته "ميشو بيلير" (Edward Michaux-Bellaire)[1]، مستهدفا من وراء ذلك إثارة الانتباه إلى الحمولة الإيديولوجية لذلك التعريف من ناحية أولى، والكشف عن خطورة اعتماد مضمونه من طرف باقي الباحثين دون الوعي بخلفية ناحته من ناحية ثانية.

ولتأكيد هذا الطرح أثبت المؤلف أن معظم الأبحاث التي اقتبست عن ميشو بيلر، تتحدث عن جهاز واحد ولكن بتوصيفات متباينة ومختلفة إيديولوجيا ونظريا، فاستنتج أن هنالك خللا منهجيا يعتور هذا النوع من المقاربات، يتمثل في تبنيها لنماذج مثالية وقياس سلوك المخزن عليها، بغرض وصمه بنعوت محددة، أو اعتماد نماذج معيارية جاهزة ومحاولة اختزال كل منظومة المخزن بما تحمله من حمولات في جزئيات لا تعكس سوى جوانب بسيطة من هذا الجهاز [2].

فنموذج السلطة الأبوية مثلا، والمقتبس من "نظرية الاستبداد الشرقي" وجرى تعميمه على عدد من الأقطار فيما بعد، والذي يظهر فيه حاكم الدولة زعيما يتصرف في مملكته كما يحلو له، وكما لو كانت ملكا فرديا له، دون حسيب ولا رقيب، لا يصلح إسقاطه بشكل متعسف وبطريقة ميكانيكية على تجربة المخزن، هذا الأخير الذي لا يمكن إدراك دلالاته واستيعاب عمقه إلا بدراسته في علاقته بالمذهب الرسمي للدولة (المذهب المالكي)، والدليل على ذلك هو أن تدبير شؤون الحكم في ظل الجهاز المخزني لا تحدده أهواء السلطان ورغباته، وأن سلطاته مهما بدت

[1] - E. Michaux-Bellaire, « Makhzen », in : **Encyclopédie de l'islam**, T.4, Nouvelle édition, 1991, p.134.

[2] - الطيب بياض، المرجع نفسه، ص ص. 68-71.

ظاهريا مطاطة ولا حدود لها، توجد لها مبررات قانونية مستمدة من الصلاحيات المخولة له بموجب المذهب الرسمي للدولة، كما أنها تجد مبررا لها في النفوذ الروحي الذي يتمتع به، "(...) **فالسلطان لم يكن يحكم بمفرده، بل كان هو أيضا أسيرا للمؤسسة المخزنية، التي يضطلع فيها المخزن المركزي بدورمحوري في تسييرالأمورالحضرية والقروية على حد السواء**"[1] على حد تعبير عبد الرحمن المودن.

وزيادة في تأكيد هذا التصور النظري وإثبات وجاهته المنهجية يرى الباحث أن سلطة المخزن لم تكن إكراهية بالضرورة، في اتفاق واضح مع أطروحة جرمان عياش التي تؤكد على أن المخزن كان يسدي للقبائل خدمات تحكيمية كانت في أمس الحاجة إليها[2]، بل كانت سلطاته مرغوبا فيها في كثير من الأحيان، وهو الأمر الذي يُفَسِّرُ في نظر المؤلف غياب النزوع الثوري لدى القبائل واقتصارها على حركات عصيان وتمرد ضد القيادات المحلية فقط[3]

إن التناول الدقيق والمفصل للكيان المخزني من حيث الشكل والاختصاص والوظائف، ومن حيث آليات وأسلوب إدارة وتدبير شؤونه المركزية والمحلية، قاد المؤلف إلى التأكيد على تفرد هذه التجربة في الحكم وصعوبة تصنيفها، وإبداء حذر شديد في ترتيب المسئوليات داخل هذا الجهاز الذي "يحتاج فيه صاحب القرار إلى قرار"[4]، واعتبار هذه الخصوصية وهذا التعقيد أحد أهم عوامل إعاقة تنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات الإصلاحية، مستدلا على ذلك بالحصيلة التي انتهت إليها تجربة الترتيب.

2-ضريبة الترتيب من رهان للإصلاح إلى ممهد للاستعمار

يتفق معظم الباحثين المتخصصين في تاريخ المغرب المعاصر على أن "الإصلاح" الجبائي الذي باشره المخزن المغربي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين والمندرج في إطار مشروع ضريبة الترتيب، كان "إصلاحا" جذريا للنظام الضريبي، وتحولات جوهريا في سياسة المخزن

---

[1]- عبد الرحمن المودن، **البوادي المغربية قبل الاستعمار إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 25، الطبعة الأولى، 1995، ص 244.

[2] - للمزيد حول هذه المسألة: راجع جرمان عياش، "الوظيفة التحكيمية للمخزن"، **ضمن دراسات في تاريخ المغرب**، تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، الطبعة الأولى، 1986، ص ص، 145-163.

[3] - الطيب بياض، المرجع نفسه، ص. 75.

[4] - نفسه، ص. 160.

الجبائية. فكيف يقدم هذا الكتاب تاريخ ضريبة الترتيب باعتبارها سياسة جبائية طبعت تاريخ المغرب المعاصر؟

ينظر المؤلف لضريبة الترتيب باعتبارها وثيقة قانونية غاية في التعقيد، يلزم توفر جهاز تقني محنك وتوفر سلطة إخضاع قوية تستطيع أن تلزم جميع المغاربة، قبل مطالبة الأجانب بالامتثال لشرائعها، انسجاما مع طموح هذا التشريع الجديد الذي استهدف تحقيق المساواة الضريبية بين الشريف والمشروف، وهي شروط لم يكن المخزن المغربي متوفرا عليها في مغرب ما قبل الحماية. الشيء الذي جعل هذا المشروع الإصلاحي الطموح يتحول إلى ممهد للاستعمار عوض العبور بالبلاد إلى بر الأمان وولوج عوالم الحداثة، أو على الأقل التأسيس للحظة تجاوز الإرث التقليدي الثقيل.

انطلق المؤلف في البداية من نقطة معبرة، مؤسسة للوضع الجبائي الجديد عمل خلالها على استعادة بعض تفاصيل الوضع الجبائي القديم لدى القبائل وما كان يطرحه من إشكالات، ليس أقلها النظر إلى البوادي من قبل المخزن باعتبارها مصدرا لا ينضب من الأموال عليه أن يستمر في ضخ عوائد الجبايات متعددة الأشكال والأصناف إلى خزينته، وهو ما انتهى إلى إرهاق جبائي أفضى إلى إفلاس القبائل[1].

وفي هذا السياق جاء ترتيب السلطان الحسن الأول، الذي استهدف ترميم ما تسبب الإرهاق الجبائي في جعله متداعيا وآيلا للسقوط، وهو الهيكل المجتمعي الذي تمثله القبائل. ترميم كان بمثابة تدبير يومي لمشكل الجبايات في غياب استراتيجية واضحة المعالم. وفي ظل هواجس الحسن الأول ورغبته في تجنب أي انقلاب محتمل ليبقى وفيا للقاعدة المخزنية الراسخة في تدبير أزماته، والتي مفادها "إجراء الأمور على العوائد والحفاظ على الوضع القائم حتى لا يتسع الخرق على الراقع ويصير المتوقع أشد من الواقع"، فكان الحذر الشديد هو السمة التي ميزت تعامل السلطان الحسن الأول مع مستجد الترتيب، في حين لم يجد ابنه عبد العزيز بدا من مسايرة مستشاريه الذين تحمسوا لمشروع الترتيب.

إن التأصيل لفكرة الترتيب ومعاني اللفظ كما عكف عليه المؤلف في الباب الثالث من الكتاب، جعل الانتباه يسيرا للخيوط التي كانت تنسج في الخفاء بتوجيه من أياد أجنبية وبتواطؤ مع أخرى محلية، لتنتج مكائد ومؤامرات كانت أقوى من رهان الترميم الذي رفعه الحسن الأول،

[1] - الطيب بياض، المرجع نفسه، ص ص. 164-165.

لذلك لم يكن غريبا أن يتحول "مشروع" الترتيب من رهن للإصلاح إلى قانون جبائي في خدمة المخطط الاستعماري لاحقا[1].

فقد كان للتحايل الديبلوماسي الأجنبي خاصة من قبل فرنسا دور محوري في نسف الرهان الذي عقده السلطان الحسن الأول على ضريبة الترتيب، حيث جرى تقييد حرية المخزن في وضع القوانين الجبائية وتعليق تطبيقها على موافقة الهيأة الديبلوماسية الأجنبية، لتكتمل حلقات التدخل الأجنبي في ميدان التشريع المغربي مع مؤتمر مدريد بإضافة التشريع الجبائي إلى التشريع الجمركي والقضائي.

وارتباطا بذلك تشدد أطروحة هذا الكتاب على أن ترتيب سنة 1881 فشل في إرغام الأجانب على أداء الجبايات وعلى تعدد مكامن الخلل التي أدت إلى ذلك الفشل وعلى رأسها الحاجة إلى ترتيب سابق يمهد سبل تفعيل الترتيب الجديد، وهو ما دعا إلى التساؤل عن مدى قدرة الترتيب الذي وقع تشريعه في العهد العزيزي على النجاح في إرساء الروح المهيكلة لتجربة الترتيب والمتمثلة في ضمان المساواة الجبائية بين الجميع شريفا ومشروفا علاوة على الأجانب.

انطلق الكتاب في البداية من مناقشة المواقف التي عبرت عنها مصادر المعرفة التاريخية حول ترتيب سنة 1901، مؤكدا على إجماعها حول الإقرار بفساد أوضاع البلاد وحاجتها الماسة إلى إصلاح جذري. كما بين الموقف المتحمس الذي عبر عنه السلطان عبد العزيز لمشروع الترتيب والرهان القوي الذي عقده هذا الأخير على هذا التشريع الجبائي في تصحيح اختلالات الوضع الجبائي القديم، وهو ما جعله يلغي الضرائب القديمة ويقتصر على مداخيل الجمارك في انتظار البدء في تطبيق الضريبة الجديدة، وفي هذا السياق يثير المؤلف مسألة مهمة وغريبة في آن واحد تتعلق بعدم اكتراث السلطان عبد العزيز لا بالمرونة التي تعامل بها والده مع مشروع الترتيب، ولا اشتراك أطراف أخرى أجنبية في التشريع الجبائي، وهي التي كانت طامعة في النيل من السيادة المغربية، مما انتهى به إلى السقوط في شرك كانت قد نصبته القوى الأجنبية بدهاء ديبلوماسي كبير.

وإذا كانت المصادر المحلية تُرجع أسباب هذا الفشل الذريع لمشروع الترتيب العزيزي إلى عوامل داخلية، ترتبط بفساد القائمين على تدبير شؤون الدولة وممانعة القوى المحافظة، فللمؤلف رأي آخر، إذ يعتقد أن أسباب فشل الترتيب أعقد بكثير مما صورته النخبة المتعلمة

[1] - الطيب بياض، المرجع نفسه، ص 242.

بمغرب القرن التاسع عشر، وترتبط بمن نعته بالشريك الأجنبي الذي أصبح جاثما على رقاب المشرع ويسعى إلى تكييف الوضع حسب مصالحه. فالاستعمار الفرنسي الذي اخترق الجسد المغربي وتفنن في إعداده للتكيف مع مخططاته، التي وقع التأسيس لها منذ مؤتمر مدريد، هو نفسه الذي عمل على عرقلة مشروع الترتيب العزيزي لمدة عامين، حتى يتسنى له توريط المخزن في مستنقع القروض الأجنبية التي شكلت آخر مسمار يدق في نعش السيادة المغربية، لتكون معاهدة الحماية بعد ذلك مجرد تحصيل حاصل.

ثالث: خلاصات تركيبية وامتدادات

تتيح قراءة هذا الكتاب المتميز في بابه فهما دقيقا لعدد من الملفات والقضايا المتصلة بتاريخ المغرب المعاصر، وتفتح آفاقا واعدة للبحث والتقصي في قضايا أخرى شائكة، كما أن الكتاب من الأعمال التي تقدم البحث التاريخي في قالب جديد يضفي عليه طابعا شيقا وممتعا ومغريا بالقراءة، ولعل ذلك يتصل بالجهد الكثيف الذي بذله المؤلف في النبش عن عمق القضايا والأحداث وتأطيرها نظريا ومفاهيميا، إلى جانب العناية باللغة والأسلوب، فضلا عن طابع نلمسه في معظم كتاباته وهو النزوع نحو المزاوجة بين التأريخ والتنظير وتحويل الكتابة التاريخية من مجرد سرد جاف للأحداث إلى أطروحات متينة وممتعة معرفية ومنهجيا ولغويا.

يقدم المؤلف طرحا تفسيريا لقضية فشل تجربة الترتيب ومن ورائها فشل الفاعل التاريخي المغربي في فتح باب رحب كان من الممكن أن يلج منه المغرب فضاءات الحداثة فسيحة الآفاق، وفيا في ذلك لمناهج الكتابة التاريخية الحديثة كما نظرت لها المدارس الغربية ولاسيما مدرسة الحوليات الفرنسية، وهو طرح قائم على منح الأولوية لمتغيرات التفسير البنيوية ثم الاجتماعية ثم السياسية، دون إغفال عناصر التفسير ذات العلاقة بمسألة الذهنيات وخصوصياتها، فجاء الطرح التفسيري الذي تبناه المؤلف مبنيا على هندسة المتغيرات على النحو التالي:

- الظروف الاقتصادية الصعبة بالبادية المغربية كمتغير تفسيري أول؛
- البنية الاجتماعية التقليدية العصية على التحول كمتغير تفسيري ثانٍ؛
- البنية السياسية والإدارية المعقدة للمخزن، وتخليه عن مهمة النهوض بالعالم القروي كمتغير تفسيري ثالث.

ولعل القارئ الفاحص لما أدلى به المؤلف من معطيات غنية أثناء تحليله لكل متغير على حدة، يبدو له بوضوح أن هنالك عاملا تفسيريا ناظما لكل القضايا السالفة، مرتبط أساسا بمسألة

الذهنيات التقليدية بمغرب ما قبل الحماية، وجه في الخفاء كل المتغيرات الأخرى، كما أن المتمعن في الأدلة والقرائن التي ساقها المؤلف لدعم طرحه، يبدو له واضحا أن العامل السياسي له من الوجاهة ما يجعله العامل الأقوى تأثيرا من بين العوامل الأخرى. فالمخزن مسئول بشكل من الأشكال عن مظاهر الإفقار التي تعرضت لها البادية المغربية من خلال اعتماده سياسة جبائية عتيقة في آلياتها، كانت تفتح الباب واسعا أمام التجاوزات والإثراءات عبر المشروعة للأعوان المحليين، كما أن له دور سلبي في تدبير الأزمات التي يعانيها المجال البدوي لاسيما أزمة المعاش، بل واستغلالها كسلاح لردع القبائل وضبطها، انطلاقا من هاجس أمني يعيد إلى الأذهان التفكير في بنية سياسية وإدارية تحتاج إلى إصلاح جذري لا أن يُعتمد عليها في الإشراف على إصلاحات كبرى مثل الإصلاح الذي تطرح ضريبة الترتيب رهاناته. وهي ملاحظة متناغمة مع ما عبر عنه المؤلف بقوله إن ترتيب شؤون الجبايات يقتضي البدء بترتيب آخر وهو ترتيب شؤون الجهاز المشرف على الضرائب.

وعلى الصعيد الحضري كذلك، كان للسلطة السياسية القائمة دور في إعاقة بروز "بورجوازية تحديثية ذات وعي طبقي وطموح سياسي" إلى غير ذلك من القرائن التي تثبت مسئولية جهاز السلطة القائم عن مختلف الاختلالات التي حالت دون نجاح تجربة الترتيب. والمؤلف انتبه إلى أن جهاز المخزن اعتاد على اعتماد أسلوب مزاجي في التدبير، ولغة فضفاضة في الخطاب لا يؤهلانه للإشراف على تنفيذ مشروع سماه بالطموح، مثل مشروع الترتيب، المؤسَّس على وثيقة قانونية غاية في التعقيد والدقة.

وبالعودة إلى القضايا المطروحة في الكتاب، يلاحظ القارئ حضورا وازنا لأدوات منهجية مستمدة من رواد مدرسة الحوليات الفرنسية، فالمؤلف انتصر بشكل واضح للمنهج البروديلي في التعامل مع الإيقاعات الزمنية المؤطرة لموضوع الكتاب، إذ أعطى الأولوية لعناصر التفسير المرتبطة بالبنية في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، فيما تبدو عناصر التفسير الحدثية مصنفة في الدرجة الثانية ضمن النسيج المشكل للأطروحة، ومن مؤشرات الانتصار للعامل الاقتصادي في تفسير الدينامية التاريخية بمغرب القرن التاسع عشر، الحضور الوازن لأطروحة نيكولا ميشيل[1] بل وإشادة المؤلف الواضحة بها، باعتبارها أطروحة "نموذجية" قدمت أفكارا غاية في الأهمية حول ضريبة الترتيب وقراءة متينة للأوضاع الاقتصادية بمغرب ما قبل الاستعمار. وهذا

[1] - Nicolas, Michel, **Une économie de subsistance : Le Maroc précolonial,** Ed. Institut français d'Archéologie orientale, Le Caire, 1997.

الأمر يحيلنا على مسألة أخرى ميزت هذا الكتاب، ألا وهي انفتاح صاحبه المنتج والمثمر على العلوم الاجتماعية والتفاعل مع نتائجها وأدواتها في صياغة أطروحته.

إن هذا الاختيار المنهجي الذي فضله المؤلف في بناء أطروحته، قد يطرح لدى البعض إشكالا متصلا بصعوبة إدراك تفاصيل القضية التي عكف على مناقشة عواملها في بداية الكتاب، وهي قضية فشل ضريبة الترتيب، والتي أجل الحديث عن تفاصيلها على صعيد التعريف والرهانات إلى البابين الثالث والرابع، وهو ما يرى فيه بعض النقاد إنهاكا للجهد الفكري للقارئ، الذي سيجد نفسه مطالبا بقراءة نصف الكتاب قبل أن تطالعه معطيات تفصيلية بشأن ضريبة الترتيب[1]، غير أن المؤلف نبه منذ البداية أن اختياره المنهجي هذا مبرر بالانطلاق من الإجماع المحقق حول فشل ضريبة الترتيب من لدن المصادر والأبحاث التي اهتمت بدراستها واعتبرتها مجرد طموح حالم لم يجد طريقه إلى التطبيق ولم تكلف نفسها عناء البحث عن عوامل ومسببات ذلك الفشل، أي أن القلق المنهجي والمعرفي المطروح في هذا العمل متعلق بعوامل فشل مشروع الترتيب أكثر من التعريف بمشروع الترتيب نفسه، زيادة على أن الاختيار المنهجي للمؤلف مؤطر بأدوات وآليات التاريخ الاقتصادي بمعناه الذي يتجاوز مجرد التأريخ لحدث اقتصادي إلى أشكلة ذلك الحدث وجعل الاشتغال عليه مدخلا لفهم التاريخ المعاصر للبلاد، فكان هذا هو المدخل الذي أراده المؤلف أن يكون مهيكلا لنسيج أطروحته.

ومن ناحية أخرى لا يفوتنا أن الكتاب الذي ينتجه المتخصص في الدراسات والأبحاث التاريخية لابد وأن يكون مؤسسا على المقومات المنهجية المؤطرة للبحث التاريخي، وفي مقدمتها مسألة الحذر المنهجي في التعامل مع قضايا حساسة وتوخي الموضوعية، ما أمكن ذلك، والنأي بالنفس عن توزيع المسئوليات كما اتُّفِق، وهذا منزع يجد القارئ حضورا كبيرا له في ثنايا هذا الكتاب.

وفي الختام لا يسعنا في نهاية هذه الرحلة الممتعة مع الكتاب إلا التأكيد على أصالة متنه ودقة مقاربته فالكتاب الذي يصفه باحث مرموق كالمصطفى بوعزيز بـ"**العصارة النقية لرحلة شاقة وممتعة في البحث، جمعت بين الجدة في الموضوع والأصالة في المنهج والذكاء في المقاربة، وذلك بالخروج عن الشعاب المطروقة و اقتحام الثنايا المجهولة في القرن التاسع عشر**"،

[1] - أنظر القراءة التي خص بها الباحث أحمد إدعلي الكتاب تحت عنوان: "ضريبة الترتيب: ملاحظات حول المنهج والجوهر"، **مجلة رباط الكتب الإلكترونية**، بتاريخ 23 مارس 2013.

الحقبة المحظوظة كما توصف في محافل البحث التاريخي المغربي، لا يمكن أن يكون إلا كتابا جديرا بالقراءة والاهتمام.

فهنالك قاعدة شائعة بين المهتمين بالبحث العلمي وبالكتاب وقضاياه مفادها أنه لا يحظى بالمراجعة والمتابعة النقدية إلا الكتب الجديرة فعلا بالاهتمام، لما يتوفر فيها من مميزات إيجابية، والكتاب الذي بين أيدينا ونتفاعل في هذه الورقة مع بعض قضاياه نموذج للأعمال التي تشكل إضافة نوعية في صرح الكتابة التاريخية ببلادنا، لاعتبارات نجملها في النقط التالية: أصالة الموضوع، ودقة المنهج، وأناقة اللغة، والأسلوب.

وفي التالي نورد بعض الامتدادات البيبليوغرافية المفيدة في فهم القضايا المطروحة في الكتاب:

- بنطالب علي، **المخزن والقبائل: الضغط الجبائي وتداعياته**، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2013.

- بياض الطيب، "ضريبة الترتيب في ميزان الدهاء الديبلوماسي"، ضمن كتاب **المغرب والتحولات الدولية: أعمال مهداة للأستاة عثمان المنصوري**، تنسيق لكفي بوشنتوف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين لشق، الدار البيضاء، 2017.

- بياض الطيب، "بنية القبيلة بمغرب ما قبل الاستعمار: المحافظة على التوازنات"، **مجلة النهضة**، العدد 4-6، صيف-خريف 2013.

- التوفيق أحمد، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: إنولتان (1850-1912)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 63، الطبعة الثالثة، 2011، لاسيما القسم الرابع.

- كَيلين بيير، **الاقتراضات المغربية 1902-1904**، تعريب المصطفى برنوسي، مراجعة إبراهيم بوطالب، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2007.

لائحة المصادر والمراجع

أولا: الكتب والدراسات

- بياض الطيب، المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880-1915، منشورات لإفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011.
- بنسالم ليليا وآخرون، الانثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب الغربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1988.
- بوطالب محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
- المودن عبد الرحمان، البوادي المغربية قبل الاستعمار إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 25، الطبعة الأولى، 1995.

ثانيا: المقالات

- عياش جرمان، "الوظيفة التحكيمية للمخزن"، ضمن دراسات في تاريخ المغرب، تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، الطبعة الأولى، 1986، ص ص، 145-163.
- Michaux-Bellaire (E), « Makhzen », in : Encyclopédie de l'islam, Nouvelle édition, vol 6, Maisonneuve et Larose, Paris, 1991, pp.131-135.
- Nicolas, Michel, Une économie de subsistance : Le Maroc précolonial, Ed. Institut français d'Archéologie orientale, Le Caire, 1997.